المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 05-11-2007 العـــدد : 12821
الصفحـات : 25 المسلسل : 141

غير واضحة تصوير

اتفاقية التعاون الاقتصادي عام 1975 مهدت لشراكة حقيقية بين البلدين

الملف الاقتصادي حاضر بقوة على أجندة زيارة خادم الحرمين الشريفين لإيطاليا

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 05-11-2007
الصفحـات : 25
العـــدد : 12821
المسلسل : 141

غير واضحة تصوير

الجزيرة - علي البلهاسي

ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية وثيقة مع جمهورية إيطاليا بدأت أواصرها مع توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين عام 1932م، وتوطدت بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي في مارس 1975م، ثم اتفاقية مؤسسة بترومين ومؤسسة إيني في عام 1979م، والتي تم بموجبها تزويد إيطاليا بالنفط مباشرة. وتولي إيطاليا اهتماماً كبيراً لزيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المملكة، وبرز في السنوات الأخيرة تنامي حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا، والذي كان قبل ذلك لا يتجاوز المرتبة الخامسة مقارنة بالدول الصناعية الأخرى، وذلك لأن إيطاليا كإحدى دول الاتحاد الأوروبي تسعى مع زميلاتها في الاتحاد لفرض ضريبة الكربون على وارداتها من النفط الخام؛ مما يؤثر في عائدات المملكة والدول الأخرى المصدرة للنفط الخام إلى إيطاليا والاتحاد الأوروبي. تأتي زيارة خادم الحرمين الشريفين لإيطاليا لتعطي دفعة قوية

الملك عبدالله بن عبدالعزيز

روماتو برودي

المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	05-11-2007	العـــدد :	12821
الصفحـات :	25	المسلسل :	141

للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي شهدت تطوراً لافتاً خلال العام الماضي 2006 وتوجت بزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين ووفود تجارية مشتركة، كما زار رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي روما نيو برودي المملكة في إبريل الماضي، والتي عدداً من المسؤولين ورجال الأعمال السعوديين، ودعاهم إلى تفعيل العلاقات التجارية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وأشار برودي إلى أن التبادل التجاري الذي تجاوز 8,3 بلايين دولار عام 2006 يجعل إيطاليا الشريك الأوروبي الأول للسعودية، وتطرق برودي إلى دور الشركات الإيطالية في تفعيل العلاقات مع المملكة، وقال إنها قامت بتنفيذ الكثير من المشاريع، وتحديداً في بناء المنشآت اللازمة، وفي مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات وتحلية المياه وصناعة الصلب.

وأوضح برودي أن بلاده عازمة على المشاركة في مسلة التنمية السعودية الحالية التي وصفها بالمرحلة الاستثنائية في تاريخ المملكة، مضيفاً أن ذلك يأتي نظراً لحجم المملكة وأهميتها ليس في منطقة الخليج فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وأضاف أن إيطاليا والسعودية تجمعهما مصلحة مشتركة في وجود سوق مستقرة لمواد الطاقة الخام قادرة على تلبية حاجات المنتجين والمستهلكين على حد سواء؛ مما يدعو الإيطاليين إلى توفير دعم ومساندة لأعمال منتدى الطاقة الدولي الذي سيعقد اجتماعه الوزاري المقبل في روما في ربيع عام 2008 وأثنى برودي على جهود المملكة الساعية إلى تجنيب العالم حدوث بعض الاختناقات التي تعانيها أسواق الطاقة العالمية من حين إلى آخر، وهو ما أولاه الاتحاد الأوروبي اهتماماً متزايداً في إطار التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومقتضيات احترام البيئة كأرضية مشتركة تجمعها مع السعودية.

وقال عبد الرحمن الجريسي نائب رئيس مجلس الغرف السعودية: إن الاستثمارات السعودية - الإيطالية المشتركة المرخص لها المقامة في المملكة بلغت 33 مشروعاً برأس أموال قيمتها نحو 186 مليون دولار مثلت حصة الشريك الإيطالي فيها ما نسبته 50,3٪ وأضاف أن الأرقام تظهر ضعف الاستثمارات المشتركة مقارنة بثقل البلدين الاقتصادي، داعياً إلى تسريع الخطى نحو ذلك، وإزالة العقبات التي تواجه دخول المنتجات السعودية إلى الأسواق الإيطالية، وإقامة معارض للمنتجات السعودية في إيطاليا والمنتجات الإيطالية في السعودية، وتكثيف الزيارات المتبادلة بين البلدين، وافتتاح مكاتب التمثيل للمصدرين. وفي يناير 2007 وقع البلدان اتفاقية منع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ومنع التهرب الضريبي، والتي كانت تمثل آخر العقبات أمام رفع وتسهيل التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا، حيث وقعها عن الجانب السعودي الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية ورئيس الجانب السعودي في اللجنة السعودية - الإيطالية المشتركة، وعن الجانب الإيطالي السيد ماسيمو داليما نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي. وعبر الدكتور العساف عن سعادته بتوقيع الاتفاقية، مشيراً إلى أنها مكملة للإطار الاقتصادي بين البلدين خاصة، أنها تأتي بعد أن تم

الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية بين البلدين اكتملت مطلع العام الحالي

التوقيع على عدة اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني بين البلدين، أهمها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، مفيداً بأنه بعد هذه الاتفاقية تكون الدولتان قد استكملتا توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية بينهما. وأكد العساف أن اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي تعتبر إطاراً قانونياً مستقراً يحدد العلاقات الضريبية بين البلدين، ويتضمن منع الازدواج الضريبي على الدخل المتحقق من النشاطات الاستثمارية؛ لذلك فإن توقيع هذه الاتفاقية مع دولة بحجم اقتصاد إيطاليا يعد خطوة مهمة وإيجابية في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين البلدين؛ لما تتيحه من تسهيلات ضريبية للمستثمرين. من جهته عبر وزير الخارجية الإيطالي عن سعادته بتوقيع الاتفاقية؛ لما لها من دور إيجابي في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة مع وجود مجلس الأعمال السعودي - الإيطالي، وقال: إن إيطاليا شريك مهم للمملكة في الكثير من المجالات، خاصة في مجال الطاقة، وإن هناك 80 شركة إيطالية تستثمر في المملكة، ونأمل أن يرتفع العدد بفضل اللجنة المشتركة وتعاون رجال الأعمال في البلدين. ووصف السفير الإيطالي لدى المملكة أوجينيو داوريا اتفاقية منع الازدواج الضريبي التي وقعت بين المملكة وإيطاليا بأنها تمثل دعماً مباشراً للاستثمار بين البلدين، وقال: نحن لدينا اتفاقات خاصة حول التأشيرات بين شركات كبرى مثل أرامكو السعودية وسابك، ونحن نصدر نحو 25 ألف تأشيرة سنوياً للسعوديين. وذكر أنه بعد توقف الأحداث الإرهابية تجاوز الإيطاليون هذه الأزمة، وبدؤوا القدوم على المملكة بأعداد كبيرة، ليس لمجرد الزيارة، ولكن للبحث عن شراكات تجارية وفرص استثمارية، خاصة في قطاع البتروكيماويات السعودي، لافتاً إلى أنه في شهر مارس 2006 شهدت إيطاليا انعقاد أول مجلس أعمال سعودي - إيطالي لسيدات الأعمال بحضور سفير المملكة لدى إيطاليا محمد الجار الله.

وأضاف أن توقيع هذه الاتفاقية أنهى مشروع الخطة التي وضعتها اللجنة السعودية - الإيطالية المشتركة التي انعقدت عام 2002م بروما، حيث تم عرض ثلاثة أسس رئيسية لتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، أولها تأسيس شراكة سعودية - إيطالية لتشجيع الاستثمارات الإيطالية في المملكة والاستثمارات السعودية في إيطاليا، التي تحققت في شهر يونيو 2006م بتأسيس شركة سيدكو (الشركة السعودية - الإيطالية للتنمية). وثانيها تأسيس مجلس رجال الأعمال السعودي - الإيطالي في عام 2006م من قبل الغرف التجارية الإيطالية والغرف التجارية السعودية، وبعض رجال الأعمال الإيطاليين والسعوديين؛ وذلك لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين. وثالثها التوقيع على اتفاقية ذات طبيعة مالية تهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي على التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وكان مجلس الأعمال السعودي - الإيطالي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 05-11-2007 العـــدد : 12821
الصفحـات : 25 المسلسل : 141

قد عقد اجتماعه الأول في 6 مايو 2006 وافتتح بحضور الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية – الإيطالية للتطوير، وبمشاركة وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف والسفير الإيطالي في المملكة يوجينو داوريا ورئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عبدالرحمن الراشد ونائب رئيس اتحاد الغرف الإيطالية. واعتبر الوزير العساف أن من ثمار اللجنة السعودية – الإيطالية المشتركة تأسيس مجلس الأعمال السعودي – الإيطالي، وإنشاء الشركة السعودية – الإيطالية للتطوير، في حين انبثق المجلس المشترك من الاجتماع السعودي – الإيطالي الثنائي في إيطاليا عام 2002 وأوضح أن الجانب الرسمي في البلدين قام بجهوده في تهيئة البيئة المناسبة لقيام التعاون الاقتصادي، وهو على استعداد لبذل المزيد من الجهود لتنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة، وأنها منذ عام 1975م عقدا عدداً من الاجتماعات والاتفاقيات، من أهمها اتفاقية تسهيل وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين المملكة وإيطاليا، وفي شهر يونيو 2006 أعلن 10 من رجال الأعمال السعوديين عن تأسيس الشركة السعودية – الإيطالية للتطوير (سيدكو)، وهي شركة متخصصة في تقديم الاستشارات المالية والإدارية للمستثمرين في كلا البلدين؛ لتشجيع الاستثمار في الفرص المتاحة في السعودية عن طريق الدخول في استثمارات مشتركة.

وقال الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي رئيس مجلس إدارة الشركة الجديدة: هي شركة متخصصة في تطوير المشاريع بين إيطاليا والسعودية، حيث إن هناك مجالاً كبيراً لتطوير العلاقات التجارية بالمجهود المركز، معتبراً أن هذه الشركة ستكون التجربة الأولى من نوعها التي تقوم فيها مجموعة من رجال الأعمال بتطوير مشاريع بالمشاركة، وبشكل مباشر بدلاً من اتباع الطرق التقليدية مثل مجالس الأعمال المشتركة، أو عبر الغرف التجارية والصناعية. وأضاف أن هناك اهتماماً كبيراً من كثير من رجال الأعمال للدخول في الشركة، كما أن هناك دعماً من الحكومة الإيطالية للشركة الجديدة عبر مؤسسة (سيميست)، وهي مؤسسة متخصصة في تشجيع استثمار الشركات الإيطالية حول العالم، ولديها قدرة على التمويل والمشاركة في المشروعات. وحول طبيعة قائمة المشروعات المقترحة للشركة قال إن هناك قائمة بـ22 مشروعاً ستطرح للتنفيذ في قطاعات الطاقة ومواد البناء والمواد الغذائية والتكنولوجيا والجوال وهي مشاريع في السعودية؛ فهناك مثلاً مشروع بين شركة الطاقة السعودية وشركاء إيطاليين، كما أن هناك مشروعاً لأنابيب الفولاذ بقيمة 500 مليون دولار، مشيراً إلى أن الكرة الآن في مرمى رجال الأعمال لبذل جهدهم لدفع التبادل التجاري بين البلدين إلى الأمام، آملاً أن تحقق (سيدكو) الأهداف المرجوة منها، وأن تدعم تطلعات رجال الأعمال في تطوير الأعمال السعودية – الإيطالية المشتركة.

وتعد إيطاليا من أهم الشركاء التجاريين للمملكة؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي 2006م نحو 8,8 مليارات دولار، وبلغت صادرات المملكة لإيطاليا 5,6 مليارات دولار، بينما بلغت صادرات إيطاليا للمملكة 3,2 مليارات دولار، كما بلغت الاستثمارات السعودية – الإيطالية المرخص لها والمقامة في المملكة حتى أبريل 2007م نحو 33 مشروعاً بإجمالي رؤوس أموال بلغ 186 مليون دولار، ويعمل في المملكة حالياً نحو ثمانين شركة إيطالية في مختلف المجالات.

ومن المتوقع زيادة المشاريع السعودية – الإيطالية في المملكة في السنوات المقبلة بفضل الجهود المتواصلة للجنة السعودية – الإيطالية المشتركة، ولاهتمام رجال الأعمال الإيطاليين بالمملكة العربية السعودية. وكانت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة قد أصدرت خلال عام 2005م رخصا لـ34 مشروعاً إيطالياً، برأس مال استثماري كامل بقيمة 303 ملايين دولار أمريكي. وفي عام 2006م تم التوقيع على أكبر مشروع استثمار إيطالي تحقق في المملكة العربية السعودية من خلال المشاريع المشتركة بين مجموعة دوفيركو، ومجموعة ليفروي بولفو، ومجموعة دانييلي – أوديني، شركة سيمست، وشركة طاقة: وذلك لإنتاج مواسير الألومنيوم غير المطروق، والموجهة إلى الصناعات البترولية السعودية، فضلاً عن تصديرها إلى أسواق الخليج العربي.

تقدير إيطالي لجهود المملكة في استقرار سوق مواد الطاقة الخام

ووفقاً لإحصاءات وزارة التجارة والصناعة السعودية لعام 2005 فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا 28613 مليون ريال، ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 11677 مليون ريال، حيث احتلت إيطاليا المركز السادس في قائمة الدول المصدرة للمملكة بقيمة 8488 مليون ريال تمثل 3,80٪ من إجمالي واردات المملكة بزيادة قدرها 48٪ عن العام

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 05-11-2007 العـــدد : 12821
الصفحـات : 25 المسلسل : 141

السابق 2004 كما احتلت إيطاليا المركز التاسع بين أهم الدول المستوردة من المملكة خلال عام 2005 وذلك بقيمة 20145 مليون ريال بنسبة 2,97٪ من إجمالي صادرات المملكة في هذا العام بزيادة قدرها 60٪ عن العام السابق 2004.

وكانت أهم السلع التي صدرتها السعودية لإيطاليا عام 2005 كالآتي: (زيوت نفط خام ومنتجاتها بقيمة 18847 مليون ريال، بولي إيثيلين عالي الكثافة بقيمة 360 مليون ريال، بولي إيثيلين منخفض الكثافة بقيمة 233 مليون ريال، إيثيين جلايكول بقيمة 146 مليون ريال، إيثيلين بقيمة 166 مليون ريال)، بينما كانت أهم السلع التي استوردتها المملكة من ألمانيا عام 2005 كالآتي: (حنفيات بقيمة 210 مليون ريال، إطارات للحافلات والشاحنات بقيمة 184 مليون ريال، بلاط لرصف الطرق بقيمة 124 مليون ريال، أدوية تحتوي على بنسلين بقيمة 124 مليون ريال، سفن بقيمة 96 مليون ريال).

وبالنسبة لتطور التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2004 فتشير الإحصاءات إلى أن الصادرات السعودية لإيطاليا عام 1996 بلغت 6640 مليون ريال بنسبة 2,92٪ مقابل 4901 مليون ريال واردات بنسبة 4,71٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 1739 مليون ريال، وفي عام 1997 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 8004 مليون ريال بنسبة 3052٪ مقابل 4963 مليون ريال واردات بنسبة 4,61٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 3041 مليون ريال، وفي عام 1998 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 4908 مليون ريال بنسبة 3,38٪ مقابل 4667 مليون ريال واردات بنسبة 4,15٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 241 مليون ريال، وفي عام 1999 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 4428 مليون ريال بنسبة 2,33٪ مقابل 4424 مليون ريال واردات بنسبة 4,21٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 4 ملايين ريال. وفي عام 2000 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 6971 مليون ريال بنسبة 2,40٪ مقابل 4698 مليون ريال واردات بنسبة 4,15٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 2273 مليون ريال، وفي عام 2001 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 6621 مليون ريال بنسبة 2,60٪ مقابل 4543 مليون ريال واردات بنسبة 3,89٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 2078 مليون ريال، وفي عام 2002 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 6746 مليون ريال بنسبة 2,48٪ مقابل 3203 مليون ريال واردات بنسبة 4,30٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 1543 مليون ريال، وفي عام 2003 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 8865 مليون ريال بنسبة 2,54٪ مقابل 5508 ملايين ريال واردات بنسبة 3,98٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 3357 مليون ريال، وفي عام 2004 بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا 12553 مليون ريال بنسبة 2,66٪ مقابل 5717 مليون ريال واردات بنسبة 3,41٪ ومال الميزان التجاري لصالح إيطاليا بقيمة 6836 مليون ريال.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 05-11-2007 العـــدد : 12821
الصفحـات : 25 المسلسل : 141

8,8 مليارات دولار حجم التبادل التجاري عام 2006

33 مشروعاً مشتركاً برؤوس أموال قيمتها 186 مليون دولار

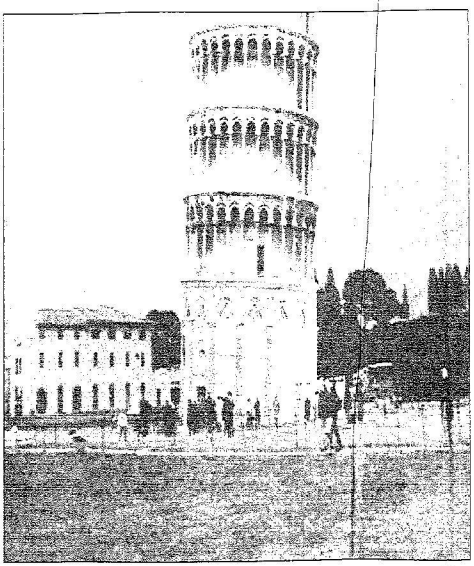

برج بيتزا

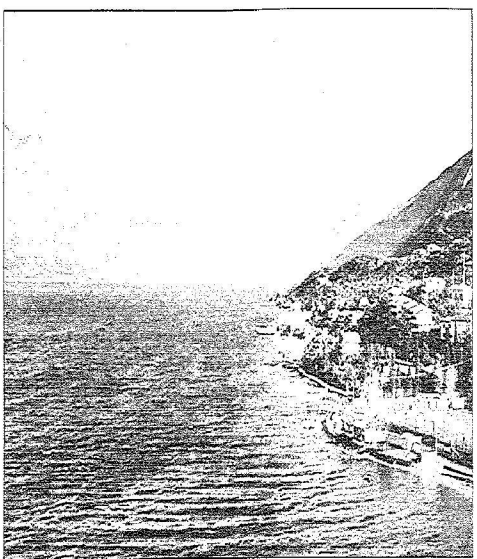

السوابط الإيطالية كانت محطات ولا تزال للسفن العربية